الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

السبت 17 جوان 2017

الشعب

حجار يستقبل أورورغ

دراسة التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

استقبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار، أول أمس، بالجزائر العاصمة، سفير ورئيس وفد الاتحاد الاوروبي بالجزائر جون اورورغ الذي استعرض معه وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، حسبما اكده بيان للوزارة.

واستعرض الطرفان خلال هذا اللقاء، وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، كما عكفا على بحث الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون هذه اكثر فاكثر وكذا مرافقة مؤسساتنا في تطورها الاقتصادي»، حسبما أكد ذات المصدر.

ودارت المحادثات أيضا حول مجالات أخرى «لا سيما التشغيل وملاءمة التكوين مع احتياجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي وهذا قصد تحسين أنماط إنتاجنا وجعلها مطابقة للمعايير الدولية»، حسبما أكد ذات المصدر.

وفي إطار برنامج «ايراسموس» تطرق الطرفان إلى إمكانيات إقامة «علاقات أكثر عمقا» بين الجامعات لا سيما تنظيم دورات تكوين والتنقل وتبادل الخبرات»، حسبما جاء في البيان.

وقت الجزائر

أوروبيـــون عنـــد حجـــار

● استقبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي طاهر حجار، أول أمس، بالجزائر العاصمة, سفير ورئيس وفد الاتحاد الاوروبي بالجزائر جون اورورغ الذي استعرض معه وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي. واستعرض الطرفان خلال هذا اللقاء, وضع العلاقات الثنائية، كما عكفا على بحث الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون هذه أكثر فأكثر وكذا مرافقة مؤسساتنا في تطورها الاقتصادي"، كما دارت المحادثات أيضا حول مجالات أخرى"لاسيما التشغيل وملائمة التكوين مع احتياجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي وهذا قصد تحسين أنماط إنتاجنا وجعلها مطابقة للمعايير الدولية".

فيما قال إن الجزائر تكوّن الأطباء لعدد من الـــدول، بركـــاني يحذر:

نزيف في قطاع الصحة بسبب هجرة الكـفاءات الجزائريـــــة

■ عمادة الأطباء: التعاقد هو "الحل الأمثل" لتحسين الخدمات وترشيد نفقات العلاج

حذر رئيس عمادة الأ طباء بقاط بركاني من استمرار "النزيف" الذي يعاني منه القطاع الصحي والمتمثل في هـجـرة الكـفـاءات الجزائرية إلى الخارج، مشيرا إلى أن الجزائر أصبحت تكون للدول الغربية ودعا إلى وضع حد لهذه الهجرة والبحث عن حلول استعجالية تساعد على استقرار هذه الكفاءات داخل الوطن وشدد رئيس عمادة الأطباء على ضرورة إيجاد حل للنزيف الذي يعاني منه القطاع الصحي في مجال هجرة الكفاءات، مؤكدا أن القطاع لن يتحمل المزيد من هجرة الكفاءات الطبية خاصة أن الدولة تخسر أموالا طائلة لتكوين هذه الإطارات لتستفيد منها فيما بعد الدول الغربية بمعنى -حسبه- أن الجزائر أصبحت تكون للدول الغربية، داعيا إلى وضع حد لهذه الهجرة والبحث عن "حلول استعجالية تساعد على استقرار هذه الكفاءات داخل الوطن.

بقاط بركاني

وذكر رئيس عـمـادة الأطـبـاء بأنالمسؤولية تتحملها وزارتا التعليم العالي والصحة، لأن الدول الغربية نجحت في استقطاب أطباء جاهزين من الجزائر، والحل يكمن في طاولة مستديرة لتشخيص الظاهرة وإيجاد مخارج لاستمرار هجرة الأدمغة، مشيرا إلى أن تكوين الأطباء أضحى تقنيا، وللأسف الجزائر لا تتوفر على التقنيات اللازمة لا اجتماعيا ولا مهنيا ولا محيطيا. واعترف بركاني أن عودة هـذه الأدمـغـة صـعب خصوصا بالنسبة للذين ثبتوا أنفسهم في فرنسا، لكن العملية يجب أن تتم بصفة متدرجة.

من جهة أخرى، اعتبر بركاني أن تطبيق نظام التعاقد بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمؤسسات الاستشفائية "الحل الأمثل" لتحسين نوعية الخدمات وترشيد نفقات العلاج.

وأكد خلال ندوة نظمتها جبهة المستقبل تحت عنوان تمويل القطاع الصحي "أن تمويل الحالي للمؤسسات الاستشفائية "تجاوزه الزمن"، داعيا إلى ضرورة تطبيق نظام التعاقد الذي يساهم في تحسين نوعية الخدمات وترشيد نفقات العلاج. ودعا ذات المتحدث إلى استغلال هذه الحصيلة في تطبيق نظام التعاقد بين هذه الصناديق والمؤسسات الاستشفائية العمومية من جهة والصناديق والعيادات التابعة للخاص من جهة أخرى وذلك بغية ترشيد نفقات العلاج.

وبخصوص التعاقد مع القطاع الخاص شدد ذات المتحدث على ضرورة تمويل الخدمات التي "لا يقدمها القطاع العمومي فقط" حتى يكون هناك تكامل في العلاج بين القطاعين. وفيما يتعلق بالاستفادة من خدمات الكفاءات الوطنية المتواجدة بالمهجر أكد الدكتور بقاط بركاني على ضرورة البحث عن السبل الناجعة التي يجب أن تقدم بها هذه المعارف الخدمة للوطن، خاصة أن العديد من هذه الكفاءات "مستعدة للقيام بهذه المهمة على أحسن ما يرام" والمساهمة في العلاج والتكوين في نفس الوقت.

ويرى من جانب آخر أنه لا يمكن تحسين القطاع الصحي وترشيد نفقات العلاج إلا بـ«الاهتمام الموارد البشرية للمنظومة" وفتح الحوار مع مختلف الأسلاك خارج النشاطات التي تقوم بها النقابات وذلك بتنظيم لقاءات جهوية يفتح فيها المجال لمختلف الأسلاك للتعبير عن المشاكل المهنية والعراقيل التي تتخبط فيها ثم يتم تعيين ممثلين لهم لطرح هذه الانشغالات على الوزارة الوصية.

ليلى. ك

حجـــار مهتم بالتعـــاون مع الاتحاد الأوروبي

استقبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار، يوم الخميس بالجزائر العاصمة، سفير ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر جون أورورغ الذي استعرض معه وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي. واستعرض الطرفان خلال هذا اللقاء، وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وبحث الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون هذه أكثر فأكثر ومرافقة مؤسساتنا في تطورها الاقتصادي. ودارت المحادثات حول مجالات أخرى "لا سيما التشغيل وملاءمة التكوين مع احتياجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي قصد تحسين أنماط إنتاجنا وجعلها مطابقة للمعايير الدولية". وفي إطار برنامج "ايراسموس" تطرق الطرفان إلى إمكانيات إقامة "علاقات أكثر عمقا" بين الجامعات بتنظيم دورات تكوين والتنقل وتبادل الخبرات".

النصر
ANNASR
يومية كل الجزائر

في لقائه بسفير و رئيس وفد الاتحاد

حجار يبحث إمكانية تنظيم دورات تكوين و تبادل الخبرات مع جامعات الاتحاد الأوروبي

بحث وزير التعليم العالي و البحث العلمي الطاهر حجار، أول أمس بالعاصمة، مع سفير و رئيس وفد الاتحاد الاوروبي بالجزائر جون اورورغ وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي و البحث العلمي، حسبما أكده بيان للوزارة.و استعرض الطرفان خلال هذا اللقاء، وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي و البحث العلمي كما عكفا على بحث الطرق و الوسائل الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون هذه أكثر فأكثر و كذا مرافقة مؤسساتنا في تطورها الاقتصادي»، حسبما اكد ذات البيان.و دارت المحادثات أيضا حول مجالات أخرى «لا سيما التشغيل و ملاءمة التكوين مع احتياجات القطاع الاجتماعي و الاقتصادي و هذا قصد تحسين أنماط إنتاجنا و جعلها مطابقة للمعايير الدولية»، حسبما أكد ذات البيان.

و في إطار برنامج «ايراسموس» تطرق الطرفان إلى إمكانيات إقامة «علاقات أكثر عمقا» بين الجامعات لا سيما تنظيم دورات تكوين و التنقل و تبادل الخبرات»، حسبما جاء في البيان.

ق و

الفجر

حجار يستقبل سفير ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر

■ استقبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار أول أمس بالجزائر العاصمة، سفير ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر جون أورورغ الذي استعرض معه وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، حسبما أكده بيان للوزارة. واستعرض الطرفان خلال هذا اللقاء، وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي كما عكفا على بحث الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون هذه أكثر فأكثر وكذا مرافقة مؤسساتنا في تطورها الاقتصادي، حسبما أكد ذات المصدر.

ودارت المحادثات أيضا حول مجالات أخرى ''لا سيما التشغيل وملائمة التكوين مع احتياجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي وهذا قصد تحسين أنماط إنتاجنا وجعلها مطابقة للمعايير الدولية''، حسبما أكد ذات المصدر.

وفي إطار برنامج ''ايراسموس'' تطرق الطرفان إلى إمكانيات إقامة ''علاقات أكثر عمقا'' بين الجامعات لا سيما تنظيم دورات تكوين والتنقل وتبادل الخبرات''، حسبما جاء في البيان.

■ ق.ج

البلاد

البليدة

طلبة الإقامات الجامعية بالعفرون يلجأون إلى مطاعم الرحمة

يلجأ هذه الأيام خلال الشهر الفضيل طلبة الاقامات الجامعية بالعفرون الى خيمة الافطار المتواجدة بالطريق السريع المحاذي للجامعة لتناول وجبة الافطار بسبب سوء الوجبات الغذائية التى تقدم لهم في الاقامات الجامعية في أطباق حديدية تفتقر الى النظافة. هذا إلى جانب انعدام المكونات اللازمة لوجبة افطار للطالب الصائم. واضطر الكثير من الطلبة للبحث عن ديار الرحمة التى تفتح أبوابها لعابر سبيل لتقديم وجبات افطار ساخنة وكافية بحيث وجد الطلبة أنفسهم مضطرين الى البقاء في تلك الاقامات كإقامة 2000 سرير والأقامة 1 للذكور بسبب تعطل مناقشاتهم لمذكراتهم وكذا امتحانات الاستدراك التى تزامنت مع شهر رمضان.

للإشارة يتساءل الطلبة عن الميزانية المخصصة للشهر الفضيل وسياسة مديرية الخدمات الجامعية التى تقدم وجبات كافية وفي أواني زجاجية بالإقامات الخاصة بالطالبات في حين ان إقامات الذكور تعرف عكس ذلك.

رستم. ب

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

بعد نيلها الضوء الأخضر من رئيس الجمهورية

خطة عمل الحكومة.. 4 محاور و14 أولوية

رسم مجلس الوزراء الأخير أولويات خارطة طريق الحكومة الجديدة لاستكمال تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وحددها في 14 مجالا موزعا على 4 محاور كبرى، تشمل الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنمية البشرية، مع تبيانه لمعالم الآليات الأساسية التي سيعتمد عليها لتنفيذ هذه الأولويات، من أبرزها الاستغلال الجيد لكل الإمكانيات والموارد المتاحة والاستمرار في ترشيد الإنفاق العمومي وتنويع موارد التمويل دون اللجوء للاستدانة الخارجية.

• محمد / ب

حدد الرئيس بوتفليقة من خلال التعليمات التي أسداها لأعضاء الحكومة الجديدة، في أول اجتماع لمجلس وزراء يعقده مع أعضائها بعد تعيينها في 25 ماي المنصرم، المحاور الأساسية التي سيتم التركيز عليها في تطبيق خطة العمل الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ ما تبقى من برنامج رئيس الجمهورية، على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأرفق موافقته على الأولويات التي حملها برنامج الحكومة في المرحلة القادمة، بتوجيهات صارمة رسم من خلالها منهجية العمل والآليات التي ينبغي اعتمادها لإنجاح تجسيد هذا البرنامج والذي تم ضبط أولوياته في أربع محاور رئيسية تشمل، المحو السياسي، المحور الاقتصادي والمالي، محور خاص بالتنمية البشرية وكذا المحور الاجتماعي.

تعزيز الحكم الراشد ودولة القانون والحريات والديمقراطية..

تشكل مجالات تعزيز دولة الحق والقانون ودعم الحريات والديمقراطية أبرز المبادئ التي يركز عليها المحور السياسي في مخطط عمل حكومة تبون، المقرر عرضه على البرلمان بحر هذا الأسبوع. كما شملت أولويات جهود الحكومة ضمن هذا الشق أيضا، مواصلة العمل على تعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على الذاكرة، وذلك استكمالا لكافة المساعي التي باشرتها الجزائر منذ تولي الرئيس بوتفليقة سدة الحكم في أفريل 1999 في مجال دعم الأمن والسلم وقيم المصالحة الوطنية والحفاظ على الاستقرار وعلى وحدة الشعب والبلاد. من هذا المنطلق، فإن حكومة عبد المجيد تبون، ستركز جهودها في الفترة القادمة على مواصلة تنفيذ ما تبقى من إجراءات متصلة بمجال إصلاح العدالة، وتقوية دور القضاء وإرساء دعائم استقلاليته، تكريسا لمبادئ دولة الحق والقانون والتي قطعت أشواطا معتبرة في السنوات الأخيرة في سياق مسعى تعميق الاصلاحات السياسية، الذي شمل مراجعة وإثراء العديد من النصوص التشريعية الهادفة، إلى تعزيز الحقوق الأساسية للمواطن ودعم الحريات وأنسنة دور القضاء مع تقوية دوره في مجال دعم حقوق الإنسان.

وتوج مسعى الإصلاحات السياسية الذي حرص الرئيس بوتفليقة على تعميقها، بتعديل دستور في فيفري 2016، كمحطة محورية من محطات تعزيز الديمقراطية والحريات في الجزائر، بإدخاله تعزيزات هامة في الممارسة الديمقراطية، لا سيما عبر تدعيم حقوق المعارضة السياسية وتمكينها من الوسائل التي تسمح لها من أداء دور أكثر فاعلية، فضلا عن تكريسه لواجب الدولة والمجتمع في الحفاظ على الذاكرة الوطنية، وتكريسها للبعد الأمازيغي للهوية الجزائرية، مع الإشارة إلى أن ورشات عديدة تم فتحها في إطار تجسيد روح الدستور الجديد، ستعمل الحكومة على استكمالها خلال الفترة القادمة.

ترقية الاستثمار وعصرنة المالية وتثمين الموارد الوطنية

حددت خطة عمل الحكومة في شقها الاقتصادي والمالي ثلاثة مجالات رئيسية، ستتركز عليها جهود الجهاز التنفيذي في الفترة المقبلة، وتشمل عصرنة المالية العمومية والمنظومة المصرفية، تطهير الفضاء الاقتصادي وترقية الاستثمار وكذا تثمين سائر ثروات البلاد. وتتساوق هذه الأولويات التي وافق عليها رئيس الجمهورية مع الأهداف سياسة التحول الاقتصادي التي يتوخى منها تجاوز مرحلة الأزمة المترتبة عن تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية، وإرساء اقتصاد قوي وتنافسي قائم على تعدد الموارد في مرحلة قادم. كما يتوخى من مساعي التحكم في المالية العمومية الحفاظ على التوازنات الكبرى للمالية في سياق التراجع الحاد لمداخيل البلاد، مع مواصلة تنفيذ سياسة ترشيد الميزانية المصادق عليها في 2016 في إطار مخطط النمو الجديد الذي يمتد إلى آفاق 2019.

وتفاديا لانعكاسات سياسة الترشيد على برامج الاستثمارات العمومية، دعا الرئيس بوتفليقة الحكومة إلى تحسين مناخ الأعمال وترقية التمويلات الداخلية غير التقليدية التي يمكن حشدها خلال سنوات الانتقال المالي وتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية حفاظا على السيادة الاقتصادية للبلاد.

كما كلف رئيس الدولة الحكومة بمواصلة العمل على تثمين أكبر لكافة الموارد الوطنية المتاحة واستغلال كل الثروات التي تزخر بها البلاد، بما في ذلك المحروقات الأحفورية التقليدية وغير التقليدية والطاقات المتجددة. ويرتقب أن يعرف مجال استغلال الطاقات المتجددة حركية أكبر في المرحلة القادمة، بعد أن تم استحداث وزارة تتولى تسيير هذا الفرع الهام ذي الابعاد الصناعية والتكنولوجية والبيئية، واستعداد وزارة الطاقة لاطلاق أحد أبرز المشاريع الهامة المسجلة في برنامج تنمية الطاقات المتجددة الممتد إلى 2030، والمتمثل في مشروع «أطلس 1» الذي يتضمن انجاز محطات للطاقة الشمسية والكهروضوئية بطاقة 4050 ميغاواط.

تحسين الإطار المعيشي وترقية التعليم وعصرنة منظومة الصحة

يضع مخطط عمل الحكومة الجديدة ضمن أولوياته في مجال تنمية الموارد البشرية، مواصلة الجهود الرمية على تحسين الإطار المعيشي للمواطن، عبر الحفاظ على القدرة الشرائية، وضمان المراقبة الصارمة لتموين السوق بالمواد الأساسية ومنع المضاربة والتلاعب بالأسعار. كما تتضمن قائمة أولويات الجهاز التنفيذي في هذا الشق أيضا، مواصلة سياسة الدولة في توفير السكن اللائق للمواطن وضمان استفادته من موارد الطاقة كالكهرباء والغاز والماء وكذا من بيئة نظيفة وصحية، علاوة على مواصلة جهود تحسين أداء المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين وتثمين البحث العلمي وكذا عصرنة المنظومة الوطنية للصحة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن من أهم المشاريع التي تنتظر طريقها للتجسيد خلال الفترة القادمة من عمل الحكومة الجديدة، مشروع قانون الصحة الجديد، الذي تعطل استصداره، بسبب عدم توافق الرؤى بين الوزارة الوصية والشركاء المهنيين والاجتماعيين، الأمر الذي دفع إلى تأجيل تمرير هذا المشروع وفتح نقاش معمق حوله مع نقابات القطاع من أجل إثرائه.

ترقية التشغيل والحفاظ على منظومتي الضمان والتضامن

أولويات برنامج حكومة تبون في شقها الاجتماعي، جاءت مكرسة لمبدأ حفاظ الدولة على طابعها الاجتماعي التضامني، حيث حملت أولوياته الحفاظ على المنظومة الوطنية لضمان الاجتماعي والتقاعد وهذا بالرغم من الأزمة العصبية التي تمر بها منظومة التقاعد والتي دفعت إلى الاستغناء عن النظام الاستثنائي للتقاعد المعتمد منذ 1997.

كما يندرج ضمن الأولويات الاجتماعية لبرنامج الحكومة، العمل على ترقية التشغيل وتعزيز آليات التضامن الوطني ومواصلة التكفل بالطبقات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة.

وتأكيدا على قداسة هذه الأولويات، جدد رئيس الجمهورية في تعقيبه على هذا المحور التأكيد على أن الخيارات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني لا رجعة فيها، داعيا أعضاء الحكومة إلى العمل على ترشيد أكبر لهذه السياسة الاجتماعية لاسيما من خلال استهداف أفضل لمستحقي المساعدات العمومية.

كما ناشد الرئيس بوتفليقة الحكومة على ضمان الانسجام والتضامن التام بين أعضائها، واعتماد سياسة اتصال ناجعة نحو الرأي العام والتشاور المتواصل مع الشركاء من منظمات أرباب العمل وكذا النقابات.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

حجار يستقبل سفير الاتحاد الأوروبي

بحث مرافقة المؤسسات الوطنية في تطورها الاقتصادي

استقبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار، أول أمس، بالجزائر العاصمة، سفير ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر جون اوروغ الذي استعرض معه وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، حسبما أكده بيان للوزارة. الطرفان استعرضا خلال هذا اللقاء وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، كما عكفا على بحث الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون هذه أكثر فأكثر، وكذا مرافقة المؤسسات في تطورها الاقتصادي، حسبما أكد المصدر. المحادثات دارت أيضا حول مجالات أخرى «لا سيما التشغيل وملاءمة التكوين مع احتياجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي وهذا قصد تحسين أنماط إنتاجنا وجعلها مطابقة للمعايير الدولية»، حسبما أكد المصدر.

في إطار برنامج «ايراسموس» تطرق الطرفان إلى إمكانيات إقامة «علاقات أكثر عمقا» بين الجامعات لا سيما تنظيم دورات تكوين والتنقل وتبادل الخبرات»، حسبما جاء في البيان.

(واج)

تنصيب مدير جديد للجامعة

قالمة

أشرف الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي محمد الصالح صديقي، الأربعاء الماضي، بقاعة المحاضرات «الساسي بن حملة» بجامعة 08 ماي 45 بقالمة، على تنصيب الدكتور صالح العقون، مديرا جديدا للجامعة خلفا للدكتور محمد نمامشة، الذي انتخب نائبا في تشريعيات 4 ماي المنصرم، والذي تولى شؤون الجامعة لمدة 17 سنة، وأكد العميد الجديد للجامعة على مواصلة المشوار للانفتاح أكثر على المحيط المحلي والدولي للجامعة في الجوانب البيداغوجية والعلمية بمشاركة جميع الفاعلين.

• وردة زرقين

صوت الأحرار
AL-AHRAR

بهدف تحسين أنماط الإنتاج الوطني وجعله مطابقا للمعايير الدولية

التعليم العالي محور مباحثات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

استقبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار، سفير ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، بالجزائر، جون اوروغ، الذي استعرض معه وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

■ براهمية أميرة

● أفاد بيان لذات الوزارة، أمس الأول، أن الوزير حجار وأوروغ استعرضا خلال اللقاء وضع العلاقات الثنائية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي كما عكفا على بحث الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز علاقات التعاون وكذا مرافقة مؤسساتنا في تطورها الاقتصادي.

وأضاف ذات المصدر، أن المحادثات دارت أيضا حول مجالات أخرى، لاسيما التشغيل و ملائمة التكوين مع احتياجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي وهذا قصد تحسين أنماط إنتاجنا وجعلها مطابقة للمعايير الدولية.

ووأشار البيان نفسه، أنه في إطار برنامج «ايراسموس»تطرق الطرفان إلى إمكانيات إقامة علاقات أكثر عمقا بين الجامعات لاسيما تنظيم دورات تكوين والتنقل وتبادل الخبرات.

تصحيح واعتذار إلى عميد كلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر3

● ورد في الصفحة 23 من العدد الصادر يوم الخميس 15 جوان 2017 في ركن « بلا قيود» خبر بعنوان « عميد كلية يتضامن مع طالب معاقب»، وبعد التحري الذي قامت به الصحيفة، اتضح أن ما تضمنه الخبر من أن عميد كلية العلوم السياسية قام بإدخال الطالب « غ.ت» عنوة وبالقوة وباستعمال المنصب إلى قاعة الامتحان لاجتياز اختبار استدراكي لا أساس له من الصحة وأنه مجرد تلفيق وافتراء. فمعذرة للأستاذ عميد الكلية.

الصوت الآخر
إخبارية وطنية
Al Sawt Al Akhar

على خلفية شجار نشب بينهما يتعلق بتكاليف المستودع

بنّاء يعتدي على أستاذة بكلية الطب ويحجز سيارتها ببوزريعة

نايلة.ه

جرت أمام محكمة الجنح ببئر مراد رايس، بالعاصمة، محاكمة بناء طاعن في السن على خلفية الاشتباه في تورطه في قضية الضرب والجرح، التي راحت ضحيته أستاذة جامعية بكلية الطب تخصص جراحة الأسنان، بعدما كلفته بمهمة ترميم لها المستودع الخاص بها المتواجد على مستوى إقامة الأطباء ببوزريعة، إلا أن هذا الأخير تماطل على إنجازه. تداعيات قضية الحال تعود إلى حوالي شهر، وبالتحديد على الساعة 11 صباحا، حينما توجهت الضحية برفقة قريبها إلى المستودع لإلقاء نظرة حوله، بعد أن طال الأمد وكان المتهم في كل مرة يتلاعب بها ويختلق لها الأعذار، وبقي مدة معنية ولم ينتهي من إنجاز العمل، فقررت الضحية بعد طول الإنتظار التوجه إليه والتحدث معه لإيجاد حل مناسب وتحديد تكاليف أتعابه، لتتفاجأ الضحية بالمتهم يعتدي عليها بواسطة مطرقة على مستوى الكتف والرقبة موجها لها عبارات سب وشتم مخلة بالحياء، ولم يقف هذا الأخير عند هذا الحد بل راح يجرها من شعرها ويحجز سيارتها بعد أن أخذ منها المفاتيح بالقوة، مهددا إياها بدفع له تكاليف أتعابه المقدرة بـ 17 مليون سنتيم، الأمر الذي جعلها تصرخ، وتطلب النجدة من الجيران، لتتحرر من قبضته، بعد تدخل الجيران، وتتمكن من استرجاع مفاتيح سيارتها، لتتوجه مباشرة إلى مركز أمن بوزريعة، من أجل إيداع شكوى رسمية في حقه، ليتم على إثرها استدعاء المتهم قضائيا وفقا لإجراءات الاستدعاء المباشر، بعد أن نسبت له جنحة السب والشتم ومخالفة الضرب والجرح العمدي بواسطة سلاح أبيض، وبمثوله أمام هيئة المحكمة أنكر ما نسب إليه. من جهتها الضحية تمسكت بمضمون الشكوى حيث أكد دفاعها أن الوقائع ثابتة وخطيرة، وأن موكلته فعلا تعرضت للاعتداء والسب من قبل البناء، وأمام شهادة قريبها الذي كان برفقتها، وهو يعتبر شاهد في القضية غير أنه تغيب عن حضور الجلسة للإدلاء بتصريحاته كونه طريح الفراش، طالب في الأخير بقبول التأسس كطرف مدني وتعويض قدره 3 مليون دج وعليه التمس ممثل الحق العام تسليط عقوبة .شهرين حبسا نافذا في حق المتهم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1
الإدارية العامة
المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين

إعلان عن توظيف

تعلن إدارة جامعة باتنة 1 عن فتح مسابقة للتوظيف لسنة المالية 2017 في رتبة أستاذ مساعد قسم "ب" كما يلي :

البلدية	نمط التوظيف	شروط الالتحاق	الشعبة	التخصص المطلوب حسب الأولوية	عدد المناصب المطلوبة	مقر التعيين
أستاذ مساعد قسم "ب"	ترحيب على إثر الترشح	توظيف على أساس الشهادة الدكتوراه ، ماجستير ، دبلوم أو شهادة مهندس دولة أو شهادة الدراسات العليا أو شهادة معترف بمعادلتها توظيف عن طريق المسابقة على أساس الشهادة توظيف عن طريق المسابقة على أساس الشهادة يجب أن تكون شهادة الماجستير المتحصل عليها في إطار المرسوم التنفيذي رقم 254 99 المؤرخ في 17 أوت 1999 ، المعدل والمتمم المذكور أعلاه ، أو شهادة المعترف بمعادلتها بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي	أدب عربي أو قانون	1- قانون العرض 2- دراسات مسرحية	2	جامعة باتنة 01
			لغة وثقافة امازيغية	جميع التخصصات	1	
			لغة عربية	جميع التخصصات	1	
			لغة انجليزية	جميع التخصصات	1	
			قانون عام	القانون الإداري	1	
			قانون خاص	عقود ومسؤولية مدنية	1	
			تاريخ	تاريخ حديث ومعاصر	1	
			علم المكتبات	جميع التخصصات	2	
			علوم التسيير و علوم تجارية	تسيير	1	
			علوم اقتصادية	1-اقتصاد صناعي 2- إقتصاد مالي	2	
			فيزياء	1- فيزياء المواد المتعددة و اقتصاد النوائل 2- فيزياء نظرية	1	
			فيمياء	فيمياء المواد الطبيعية ذات منفعة بيولوجية	1	
			رياضيات	جميع التخصصات	1	
			الميكانيك النظرية	هندسة المواد الخافية	1	
			علوم بيطرية	بيوكنولوجيا وإنتاج حيواني	1	
			علوم زراعية	غابات	1	
			هندسة معماري	1- الهندسة والمدائن 2- التصميم المعماري	1	
			تهيئة الإقليم	تهيئة والتعمير في الإقليم	1	
			أدب عربي	1- أدب قديم 2- أدب حديث ومعاصر	2	المركز الجامعي بريكة
			لغة عربية	مصطلح اللغة العربية	2	
			تاريخ	جميع التخصصات	1	
			علم المكتبات	جميع التخصصات	1	
مجموع المناصب المقترحة					28	

1* محتوى ملف الترشح على الوثائق التالية

- طلب خطي يحدد الاختصاص المراد المشاركة فيه ومنصب الترشح (جامعة باتنة 1 أو المركز الجامعي بريكة)
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية 02 صور شمسية
- نسخة من المؤهل العلمي المطلوب (شهادة الماجستير أو الدكتوراه أو شهادة معادلة لهما) مع ضرورة إرفاق شهادة الماجستير للحاصلين على الدكتوراه
- شهادات العمل تثبت التدريس في التعليم العالي إن وجدت
- الوثائق التي تثبت الأشغال والدراسات المنجزة من طرف المترشح في مجال تخصصه (مشروعات أو مقالات دولية أو وطنية) إن وجدت
- صورة لإرفاق غلاف المجلة والفهرس والمقالة بالنسبة للمنشور أما المداخلة فتستدعي توقيع رئيس المصالح المختصة
- شهادات التسجيل في الدكتوراه مصدقة من طرف المصالح المؤهلة قانونا لكل سنة جامعية إن وجدت
- إستمارة معلومات تملىء من طرف المترشح موجودة في موقع الجامعة : www.univ-batna.dz
أو موقع المديرية العامة للوظيفة العمومية www.dgfp.gov.dz
- شهادة صلة الأب أو بنت شهيد إن وجدت - شهادة تثبت إن كان المعني من ذوي الإحتياجات الخاصة إن وجدت
- ظرفان بريديان حجم متوسط مع الطوابع والعنوان الكامل
- ظرف بريدي حجم كبير مع الطابع والعنوان (إلزامي)

بالنسبة للمترشحين الذين لهم صفة الموظف عليهم إضافة الوثائق التالية

- تقديم رخصة المشاركة في المسابقة ممضاة من طرف السلطة التي لها صلاحية التعيين
- تصريح شرفي بتعهد بالاستقالة المرتبة من الرتبة الأصلية في حالة النجاح النهائي في المسابقة

يتعين على المترشحين الناجحين نهائيا استكمال ملفاتهم الإدارية بالوثائق التالية نسخة من رقيمة إيداع الوصية اتجاه المدة لوظيفة
- صحيفة السوابق العدلية لصالح رقم 03 سارية المفعول
- 02 صور - الشهادات الطبية (صدرية و عامة) - شهادة ميلاد

2* مدابير الإنتقاء في التوظيف على أساس الشهادة والمسابقة على أساس الشهادة للإلتحاق برتبة أستاذ مساعد قسم "ب" :

1- ملائمة شعبة اختصاص تكوين المترشح مع متطلبات الرتبة المراد الإلتحاق بها (0 إلى 5 نقاط) :
1-1 تطابق تخصص الشهادة مع متطلبات الرتبة المراد الإلتحاق بها (0 إلى نقطتين)
1-2 تقدير الشهادة (0 إلى 3 نقاط)
2- التكوين المكمل للشهادة المطلوبة في نفس التخصص (0 إلى 5 نقاط) :
3- الأشغال والدراسات المنجزة من طرف المترشح في مجال تخصصه (0 إلى نقطتين) .
4- الخبرة المهنية المكتسبة من طرف المترشح (0 إلى 4 نقاط) :
5- المقابلة مع لجنة الإنتقاء (0 إلى 4 نقاط) .

يتم الفصل بين المترشحين المتساويين في النقاط ، عند الإعلان عن نتائج المسابقة حسب الأولوية التالية :
* ذوو حقوق الشهيد (ابن أو ابنة الشهيد) ،
* الأصناف ذات الإحتياجات الخاصة (المعاقين الذين لهم القدرة على أداء المهام المرتبطة بالرتبة المراد الإلتحاق بها) ،
* من المترشح (الأولوية للأكبر سنا)
* وضعية العائلة للمترشح (متزوج له أولاد ، متزوج دون أولاد ، مكفل بعائلة ، أعزب)

3* طرق الطعن : يمكن للمترشحين غير المقبولين للمشاركة في المسابقة تقديم طعن لدى مدير الجامعة خلال خمسة أيام على الأقل من تاريخ إجراء المقابلة

4* مكان إجراء المقابلة : تجرى المقابلة في جامعة باتنة 01

تودع ملفات الترشح للمسابقة كاملة **من طرف المعني** في أجل 15 يوم عمل إبتداء من تاريخ أول صدور في الصحافة المكتوبة على مستوى المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين جامعة باتنة 01 - **طريق بسكرة -باتنة -**

ملاحظة :
- كل ملف ناقص أو وارد عن طريق البريد أو غير مطابق للتخصصات المطلوبة المعلن عنها لا يأخذ بعين الإعتبار

EL MOUDJAHID

AMÉLIORATION DU SYSTÈME NATIONAL D'ENSEIGNEMENT
ET VALORISATION DE LA RECHERCHE

TOUTE L'ATTENTION DE L'ÉTAT

L'amélioration du système national d'enseignement, dans ses différents paliers, et la valorisation de la recherche scientifique concerne plus de 10 millions élèves et étudiants afin de relever le niveau d'instruction et d'améliorer leur formation pour être au niveau des évolutions dans le monde et répondre à la demande de la sphère économique. L'État accorde une attention particulière au secteur de l'Éducation nationale, se traduisant par la mobilisation de moyens organisationnels et financiers conséquents au profit des multiples paliers du système national d'enseignement (primaire-moyen-secondaire-professionnel-universitaire). A cet effet, des ressources importantes sont injectées pour améliorer le niveau de formation des enseignants, en sus de l'amélioration de leurs conditions socio-professionnelles, ainsi que la réalisation des établissements tout cycles confondus et le renforcement des services d'accompagnement (transport, cantines). Une charte a été signée en 2015 par les partenaires sociaux du secteur de l'Éducation nationale définissant les droits et obligations de chaque composante de la communauté éducative afin d'instaurer un climat favorable permettant d'aller à une «école de qualité». Outre l'élaboration de nouveaux manuels scolaires pour les cycles primaire et moyen, afin d'introduire la référence nationale, le ministère de l'Éducation veille, depuis des années, à introduire de nouvelles dispositions pédagogiques notamment dans le cycle primaire avec la généralisation du préscolaire, l'extension de l'enseignement de l'amazigh et la promotion de l'enseignement des langues étrangères. Dans le souci de moderniser le système national d'enseignement et de formation pour le mettre au diapason des besoins du développement de l'économie nationale, la rentrée 2016-2017 dans le secteur de la formation professionnelle a vu, cette année, l'introduction de nouvelles spécialités à même de diversifier et d'améliorer les offres de formation. Il s'agit, notamment de mettre en adéquation la formation professionnelle avec le secteur de l'emploi, à la faveur, notamment de l'amélioration de la prise en charge des actions de formation classées prioritaires par le gouvernement, à savoir l'industrie, le BTP, l'agriculture, l'hôtellerie et le tourisme. S'agissant du volet de la valorisation de la recherche scientifique, la Constitution révisée de février 2016 garantit les libertés académiques et la liberté de la recherche scientifique qui s'exercent dans le cadre de la loi, est-il stipulé dans l'article 44 qui énonce aussi que «l'État œuvre à la promotion et à la valorisation de la recherche scientifique au service du développement durable de la nation». À la faveur de la Constitution de 2016, qui a constitutionnalisé les libertés académiques et la liberté de la recherche scientifique, un Conseil national de la recherche scientifique et des technologies a été créé. L'article 207 de la Loi fondamentale stipule que le Conseil a pour mission, notamment de «promouvoir la recherche nationale dans les domaines de l'innovation technologique et scientifique, et de proposer les mesures permettant le développement des capacités nationales de recherche-développement». Sa mission consiste également à «évaluer l'efficience des dispositifs nationaux de valorisation des résultats de la recherche au profit de l'économie nationale dans le cadre du développement durable». L'institution de ce Conseil fait suite à l'installation en novembre 2015 de l'Académie des sciences et des technologies d'Algérie (ASTA), composée de 46 membres fondateurs (noyau constitutif), dont 11 femmes et 6 membres issus de la communauté algérienne établie à l'étranger, sélectionnés par un jury international. À terme, elle atteindra un total de 200 membres. Dans le but de renforcer le système de la recherche nationale en vue d'améliorer son rendement et d'exploiter ses résultats dans le domaine économique, une loi d'orientation sur la recherche scientifique a été adoptée en 2015. Les mesures «pratiques» contenues dans cette la loi visent à optimiser la méthodologie générale de la recherche scientifique et à exploiter ses résultats dans le domaine économique pour réaliser les objectifs du développement. La loi permet, notamment la mise en place des mécanismes en vue de sélectionner les programmes nationaux de recherche prioritaires, tout en donnant la possibilité aux départements ministériels de proposer des domaines et des créneaux de recherches considérés comme prioritaires, à travers l'installation de commissions sectorielles permanentes.

Cette loi permet d'assurer le préfinancement aux entreprises innovatrices et de soutenir les opérateurs économiques chargés des activités de recherche et de développement, outre la possibilité de créer des centres d'innovation et du transfert technologique pour encourager la coopération entre les établissements de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et les entreprises économiques.

Le texte permet aussi de développer les ressources humaines dans le domaine de la recherche scientifique et à mobiliser les compétences scientifiques nationales, à travers l'augmentation annuelle du nombre des chercheurs et la formation d'équipes de recherches pour développer la recherche coopérative. L'Algérie, qui ne disposait à l'indépendance que d'une seule université, en l'occurrence celle d'Alger, avec un effectif de 800 étudiants, est passée en 2016 à un nombre de 107 établissements universitaires accueillant près de 1,5 million d'étudiants. **(APS)**

El Watan

L'enseignement et la recherche scientifique «prioritaires»

■ L'amélioration du système national d'enseignement et de formation et la valorisation de la recherche scientifique, inscrites au chapitre du développement humain, figurent parmi les priorités des objectifs inscrits au plan d'action du gouvernement, adopté mercredi à l'occasion du Conseil des ministres présidé par le chef de l'Etat, Abdelaziz Bouteflika. Le plan d'action, qui sera présenté au courant de la semaine prochaine à l'APN, comprend *«une feuille de route à mettre en œuvre pour le redéploiement du système éducatif à partir d'indicateurs de qualité»*, est-il noté sur le document dont *El Watan* détient une copie. Parmi les priorités hiérarchisées par le gouvernement figure d'abord *«l'amélioration de la qualité de l'apprentissage, avec un recentrage stratégique sur le cycle primaire en tant que phase de structuration de base des apprentissages des élèves»*. La refonte du système d'évaluation pédagogique continue et celui des examens officiels nationaux est également mise en avant. Concernant le développement de la recherche scientifique et technologique et la valorisation de la recherche, le gouvernement *«parachèvera la mise en place du système national de recherche par la réalisation et l'équipement de nouvelles entités de recherche et l'élaboration d'un plan de développement de la recherche scientifique et technologique, fondé sur des objectifs prioritaires du développement socioéconomique, à travers notamment le renforcement des mécanismes de transfert et de valorisation des résultats de la recherche»*.

En matière de programmation des activités de recherche, le gouvernement propose *«le lancement à court terme de trois programmes nationaux de recherche jugés prioritaires, à savoir : la sécurité alimentaire, la santé du citoyen et la sécurité énergétique, ainsi que la mise en exécution de 750 projets de recherche pour la période 2017-2022, à raison de 150 projets par année»*. **F. B.**

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

INFOS EXPRESS

Enseignement supérieur et recherche scientifique : Examen de la coopération entre l'Algérie et l'UE

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, a reçu, jeudi à Alger, l'Ambassadeur et Chef de la Délégation de l'Union européenne (UE) en Algérie, John O'Rourke, avec lequel il a passé en revue l'état des relations bilatérales dans les domaines de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, indique un communiqué du ministère.

«Au cours de cette audience, les deux parties ont passé en revue l'état des relations bilatérales dans le domaine de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, de même qu'elles se sont penchées sur les voies et moyens susceptibles de renforcer davantage ces liens de coopération et par la même, accompagner nos entreprises dans leur développement économique», précise la même source.

L'entretien a également porté sur d'autres domaines «notamment celui de l'employabilité, de l'adéquation de la formation aux besoins du secteur socio-économique et ce, afin d'améliorer nos méthodes de production et les mettre aux normes internationales», est-il ajouté.

Dans le cadre du programme Erasmus+, les deux parties ont abordé les possibilités d'établir des «liens plus approfondis entre les départements universitaires, notamment par l'organisation de sessions de formation et de mobilité ainsi que d'échange d'expériences», conclut le communiqué.

Agence

Amélioration du système national d'enseignement et valorisation de la recherche scientifique

Priorités du plan d'action du gouvernement

L'amélioration du système national d'enseignement et de formation et la valorisation de la recherche scientifique, inscrites au chapitre du développement humain, figurent parmi les priorités des objectifs inscrits du plan d'action du gouvernement, adopté mercredi à l'occasion du Conseil des ministres présidé par le chef de l'Etat Abdelaziz Bouteflika.

L'amélioration du système national d'enseignement, dans ses différents paliers, et la valorisation de la recherche scientifique concerne plus de 10 millions élèves et étudiants afin de relever le niveau d'instruction et d'améliorer leur formation pour être au niveau des évolutions dans le monde et répondre à la demande de la sphère économique.

L'Etat accorde une attention particulière au secteur de l'éducation nationale, se traduisant par la mobilisation de moyens organisationnels et financiers conséquents au profit des multiples paliers du système national d'enseignement (primaire-moyen-secondaire-professionnel-universitaire).

A cet effet, des ressources importantes sont injectées pour améliorer le niveau de formation des enseignants, en sus de l'amélioration de leurs conditions socio-professionnelles, ainsi que la réalisation des établissements tout cycles confondus et le renforcement des services d'accompagnement (transport, cantines).

Une charte a été signée en 2015 par les partenaires sociaux du secteur de l'éducation nationale définissant les droits et obligations de chaque composante de la communauté éducative afin d'instaurer un climat favorable permettant d'aller à une «école de qualité».

Outre l'élaboration de nouveaux manuels scolaires pour les cycles primaire et moyen, afin d'introduire la référence nationale, le ministère de l'éducation veille depuis des années à introduire de nouvelles dispositions pédagogiques notamment dans le cycle primaire avec la généralisation du préscolaire, l'extension de l'enseignement de tamazight et la promotion de l'enseignement des langues étrangères.

Dans le souci de moderniser le système national d'enseignement et de formation pour le mettre au diapason des besoins du développement de l'économie nationale, la rentrée 2016-2017 dans le secteur de la formation professionnelle, a vu cette année l'introduction de nouvelles spécialités à même de diversifier et d'améliorer les offres de formation.

Il s'agit notamment de mettre en adéquation la formation professionnelle avec le secteur de l'emploi, à la faveur notamment de l'amélioration de la prise en charge des actions de formation classées prioritaires par le gouvernement, à savoir l'industrie, le BTP, l'agriculture, l'hôtellerie et le tourisme.

S'agissant du volet de la valorisation de la recherche scientifique, la Constitution révisée de février 2016 garantit les libertés académiques et la liberté de la recherche scientifique qui s'exercent dans le cadre de la loi, est-il stipulé dans l'article 44 qui énonce aussi que «l'Etat oeuvre à la promotion et à la valorisation de la recherche scientifique au service du développement durable de la nation».

A la faveur de la Constitution de 2016, qui a constitutionnalisé les libertés académiques et la liberté de la recherche scientifique, un Conseil national de la recherche scientifique et des technologies a été créé.

L'article 207 de la Loi fondamentale stipule que le Conseil a pour mission, notamment, de «promouvoir la recherche nationale dans les domaines de l'innovation technologique et scientifique et de proposer les mesures permettant le développement des capacités nationales de recherche-développement».

Sa mission consiste également à «évaluer l'efficience des dispositifs nationaux de valorisation des résultats de la recherche au profit de l'économie nationale dans le cadre du développement durable».

L'institution de ce Conseil fait suite à l'installation en novembre 2015 de l'Académie des sciences et des technologies d'Algérie (ASTA), composée de 46 membres fondateurs (noyau constitutif), dont 11 femmes et 6 membres issus de la communauté algérienne établie à l'étranger, sélectionnés par un jury international. A terme, elle atteindra un total de 200 membres.

Dans le but de renforcer le système de la recherche nationale en vue d'améliorer son rendement et d'exploiter ses résultats dans le domaine économique, une loi d'orientation sur la recherche scientifique a été adoptée en 2015. Les mesures «pratiques» contenues dans cette la loi visent à optimiser la méthodologie générale de la recherche scientifique et à exploiter ses résultats dans le domaine économique pour réaliser les objectifs du développement.

La loi permet notamment la mise en place des mécanismes en vue de sélectionner les programmes nationaux de recherche prioritaires, tout en donnant la possibilité aux départements ministériels de proposer des domaines et des créneaux de recherches considérés comme prioritaires, à travers l'installation de commissions sectorielles permanentes.

Cette loi permet d'assurer le préfinancement aux entreprises innovatrices et de soutenir les opérateurs économiques chargés des activités de recherche et de développement, outre la possibilité de créer des centres d'innovation et du transfert technologique pour encourager la coopération entre les établissements de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et les entreprises économiques.

Le texte permet aussi de développer les ressources humaines dans le domaine de la recherche scientifique et à mobiliser les compétences scientifiques nationales, à travers l'augmentation annuelle du nombre des chercheurs et la formation d'équipes de recherches pour développer la recherche coopérative.

L'Algérie, qui ne disposait à l'indépendance que d'une seule université, en l'occurrence celle d'Alger, avec un effectif de 800 étudiants, est passée en 2016 à un nombre de 107 établissements universitaires accueillant près de 1,5 million d'étudiants.

Agence

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Béchar : 10 nouvelles structures de recherches prochainement à l'université Tahri-Mohamed

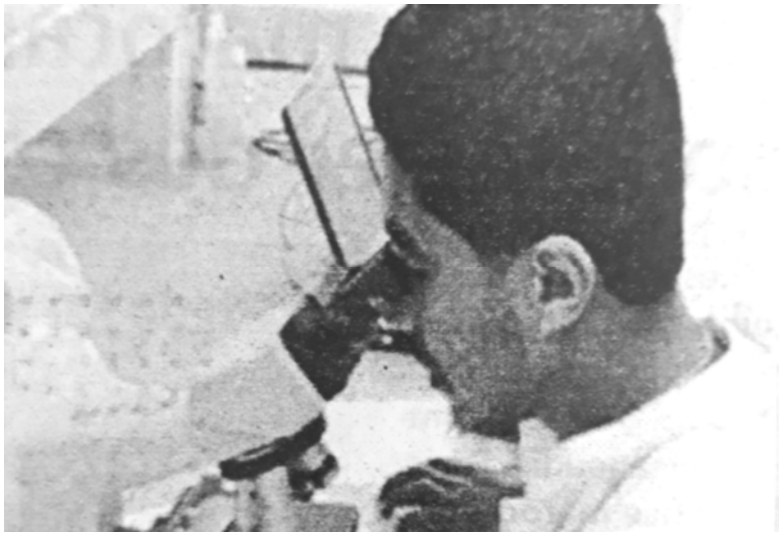

Dix nouvelles structures dédiées à la recherche scientifique seront ouvertes aux chercheurs et étudiants dès la prochaine rentrée universitaire 2017-2018 au niveau des deux pôles de l'université Tahri-Mohamed à Béchar, a-t-on appris du recteur de cette université.

(Photo › D.R.)

Université de Guelma : une base de données concernant les diplômés

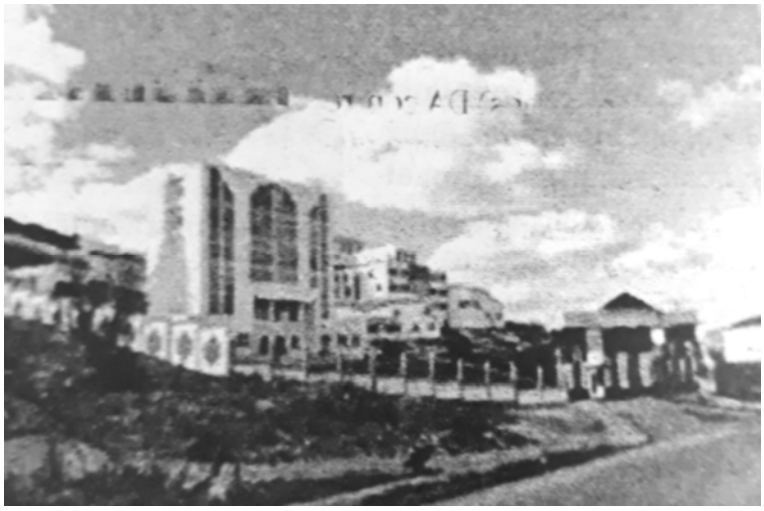

L'observatoire des relations et de suivi de l'insertion des diplômés de l'université de Guelma a permis, depuis sa création en 2016, de créer une base de données concernant 10.764 diplômés entre détenteurs de licence et master dans différentes filières, a-t-on appris, mercredi, lors de la cérémonie d'installation du nouveau recteur de cette université. (Photo › D.R.)

LE JOUR D'ALGERIE
Votre quotidien national

Béchar/ Université Tahri-Mohamed

Ouverture prochaine de dix nouvelles structures de recherches

Dix nouvelles structures dédiées à la recherche scientifique seront ouvertes aux chercheurs et étudiants dès la prochaine rentrée universitaire 2017-2018 au niveau des deux pôles de l'université Tahri-Mohamed à Béchar, a-t-on appris du recteur de cette université.

Par Lydia O.

Ces nouvelles structures, en voie d'équipement actuellement, renforceront les seize laboratoires de recherches et d'application que compte actuellement l'université ou sont inscrits pour la présente année universitaire 11 000 étudiants, dont 2 400 inscrits au titre de l'année universitaire 2016-2017, a précisé le professeur Abbassi Boudjemaa. «*A travers l'ouverture et l'équipement de ces nouvelles structures de recherches scientifiques, nous comptons conforter et encourager les chercheurs à poursuivre leur travaux, en plus de donner une réelle dynamique à la recherche scientifique dans plusieurs domaines ayant un impact direct sur le développement de la région*», a-t-il affirmé. L'université Tahri-Mohamed, qui est une institution multidisciplinaire ou tous les champs universitaires sont réunis à travers six grands secteurs d'enseignement, à savoir les sciences et technologies, les sciences commerciales et sciences de gestion, les lettres et langues, le droit et sciences politiques, les sciences humaines et sociales, en plus de la faculté de médecine, est d'un apport réel aux efforts de développement économique de la région, a expliqué le professeur Abbassi. Elle est pourvoyeuse du marché local de l'emploi de cadres et compétences universitaires, capables de relever les défis et d'être d'un apport à l'essor de cette région du sud-ouest, grâce aux 110 spécialités scientifiques enseignées en son sein et divisées en trois cycles (Licence, Master et Doctorat), a-t-il ajouté. «*A titre illustratif, la faculté de médecine, ouverte depuis 2014 aux étudiants issus des wilayas du sud-ouest du pays, est un apport très important de notre université à la formation de l'encadrement médical des différentes structures hospitalières des régions de Bechar, Tindouf, Adrar, El-Bayadh et Naâma*», a soutenu le même responsable. Ce qui devra permettre de mettre un terme définitif au déficit en praticiens de la santé dans ces régions, a-t-il souligné. «*Pour sa troisième année d'existence, cette faculté compte 183 étudiants des deux sexes et 29 en formation de résidanat, encadrés à 100% par des enseignants formés par notre Université*», a encore fait savoir le professeur Abbassi. Les deux pôles universitaires de cette institution de l'enseignement supérieure sont encadrés par un effectif global de 633 enseignants, dont 142 au titre de professeurs, qui assurent aussi l'encadrement pédagogique des 105 spécialités scientifique enseignées au niveau de l'université de la formation continue (UFC), selon M. Abbassi. «*Les efforts de développement et de renforcement de ces facultés se sont traduits cette année par une autonomie administrative, pédagogique et financières de celles-ci, une opération qui s'est déroulée dans de bonnes conditions et qui devra leur insuffler une nouvelle et réelle dynamique*», a estimé le professeur Abbassi. La recherche scientifique, l'un des plus importants segments des activités scientifiques et académiques de l'université, assurée à travers 16 laboratoires disposant d'importants moyens matériels et d'équipements modernes spécifiques, regroupe un total de 600 étudiants inscrits, dont 250 pour l'obtention du doctorat (système LMD) dans différents domaines et spécialités scientifiques. Il est , en outre, proposé au cours de cette année universitaire la discussion de 78 mémoires de doctorat, dont 11 relevant du système LMD, de même qu'il a été procédé à la confirmation de 103 enseignants dans la plupart des spécialités enseignées dans cette université, selon le recteur. Avec une bibliothèque centrale, dont le fonds de lecture se compose de 236 145 ouvrages pour 72 410 titres, toutes sciences confondues, cette institution d'enseignement supérieure est d'une «*large*» contribution à la vulgarisation du savoir et des connaissances à toutes les catégories d'étudiants et ceux des secteurs d'activités, au titre de la formation continue de leurs personnels, assure le même responsable universitaire.

L. O./APS

LE JOUR D'ALGERIE
Votre quotidien national

Conseil des ministres réuni mercredi à Alger

Directives de Bouteflika au plan d'action du gouvernement

Le Conseil des ministres, réuni mercredi à Alger sous la présidence du président de la République, Abdelaziz Bouteflika, a examiné et adopté le Plan d'action du gouvernement de Abdelmadjid Tebboune. En réponse urgente à la crise que traverse le pays, celui-ci sera présenté prochainement devant l'Assemblée populaire nationale.

Par Yacine Djadel

Ph.> D. R.

Le plan consiste en un ensemble de mesures s'inscrivant dans la continuation de la mise en œuvre du programme du président de la République, a indiqué un communiqué de la présidence de la République. Le chef de l'État, avant de dresser les principales directives mises à l'ordre du jour, a félicité les membres du gouvernement pour la confiance dont ils sont investis et les a invités à redoubler d'efforts pour relever les défis de l'heure. Pour maintenir l'équilibre général du pays lui permettant de faire face à la conjoncture actuelle, le président de la République, Abdelaziz Bouteflika, a clairement défini les principaux objectifs lors de son Conseil des ministres. Ils s'articulent notamment autour du renforcement de l'Etat de droit, des libertés et de la démocratie, ainsi que la consolidation de la bonne gouvernance, la promotion de l'identité nationale et la préservation de la mémoire. Concernant les volets économiques et financiers, la modernisation des finances publiques et du système bancaire, l'assainissement de la sphère économique et la promotion de l'investissement et la valorisation de toutes les richesses du pays, figurent parmi les axes majeurs de ce plan d'action. L'amélioration du cadre de vie par l'offre de logements, l'accès aux énergies et à l'eau, et la préservation de l'environnement, l'amélioration du système national d'enseignement et de formation et la valorisation de la recherche scientifique et la modernisation du système national de santé, constituent aussi des priorités pour le gouvernement du nouveau Premier ministre, Abdelmadjid Tebboune. Pour ce qui est de l'aspect social, le Plan d'action met l'accent sur la préservation du système national de sécurité sociale et de retraite, la promotion de l'emploi, le renforcement des mécanismes de solidarité nationale, ainsi que la poursuite de la prise en charge des catégories sociales aux besoins spécifiques. Intervenant par ailleurs, après l'adoption du plan d'action du gouvernement par le Conseil des ministres, le président de la République a relevé que la crise des prix du pétrole s'installe dans la durée et nous impose des défis majeurs exigeant notamment la dynamisation des réformes à mettre en place. Dans ce contexte, le chef de l'État a souligné la nécessité de poursuivre la mise en œuvre de la politique de rationalisation budgétaire adoptée l'année dernière pour redresser les finances publiques à l'horizon 2019. En outre, et pour ne pas trop impacter les programmes publics d'investissements le président Abdelaziz Bouteflika a invité le gouvernement à promouvoir des financements internes non conventionnels qui pourraient être mobilisés pendant quelques années de transition financière. Insistant sur la nécessité de préserver la souveraineté économique du pays, le président de la République a instruit le gouvernement d'éviter le recours à l'endettement extérieur et de contenir davantage encore le volume des importations de biens et de services à l'effet de préserver les réserves de changes du pays. En somme, le chef de l'État a également chargé le gouvernement de poursuivre la mise en place du nouveau modèle de croissance adopté l'année dernière par le Conseil des ministres, y compris son volet de réformes pour l'amélioration de l'environnement de l'investissement, et la modernisation du système fiscal, des banques publiques et du marché financier.

Y. D.